الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن في المغرب الأقصى (١٨٥٩-١٨٧٣)

أ. د. زهير قاسم محمد
جامعة سامراء- كلية التربية

الباحثة: رندة محسن علي

الملخص

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر اهتمامًا من السلطان محمد الرابع، إذ اهتم بالري والزراعة وبزيادة مساحة الأراضي الزراعية وتجديد القنوات واستغلال المياه الجوفية، فقد اعتمدت الصناعة في عهده على عنصرين أساسين يستعملان في صناعة المواد الغذائية، وأهمها: الطاحونات التي كانت تستعمل في طحن القمح، والمعاصر التي كانت تستعمل في عصر الزيتون للحصول على الزيت، والصناعات المعدنية، إذ حافظت تلك الصناعات على طابعها التقليدي، وكانت تعتمد في صناعات أدوات وآلات بسيطة جدًا، والأوضاع الاجتماعية في المغرب الأقصى التي كانت تعاني من التخلف والإهمال فكان التعليم في المدارس القديمة والكتاتيب، وكانت تلك المدارس تعلم على نشر الدين الإسلامي في كلّ أنحاء البلاد، أما الجانب الصحي، فقد قام السلطان محمد الرابع بالاهتمام به إذ كان هذا الجانب متأخرًا ومهملًا وكانت المناطق السكنية في المدن متلاصقة مع بعضها، فكانت رطبة وضيقة جدًا والبيوت تبنى من الحجار والطين، والأمراض منتشرة بصورة واسعة وتزهق سنويًا عددًا كبيرًا من الأرواح؛ بسبب انتشار أمراض الطاعون، والجدري، والسل، وغيرها.

الكلمات المفتاحية: محمد الرابع، الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات الاجتماعية.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 9, Issue 29, Aug 2022
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Economic and social reforms during the reign of Sultan Muhammad ibn Abd Al-Rahman in the Maghreb countries (1859-1873)

Randa Mohsen Ali
Zuhair Qasim Muhammad
University of Samarra- College of Education

Abstract

The second half of the nineteenth century witnessed an interest on the part of Sultan Mehmed IV, as he was interested in irrigation and agriculture, increasing the area of agricultural lands, renewing canals and independence of ground water. And the presses that were used in the olive age to obtain oil, and metal industries. Those industries preserved their traditional character, which was based in very simple tools and machinery industries, and the social conditions in the Far Maghreb were suffering from backwardness and neglect, so education was in old schools and madrassas These schools taught spreading the Islamic religion all over the country. As for the health aspect, Sultan Muhammad IV took care of it. This aspect was late and neglected, and the residential areas in the cities were close together. Diseases were widespread, and every year a large number of lives were lost due to the spread of plague, tuberculosis and other diseases.

Keywords: Muhammad IV, Economic Reforms, Social Reforms.

المقدمة:

إنَّ دراسة تأريخ المغرب الأقصى في العصر الحديث من الموضوعات المهمة التي حظيت بعناية العديد من الباحثين في التأريخ الحديث في العراق؛ لما شهده من أحداثٍ مهمةٍ على مستوى السياسة الداخلية والخارجية ونظامها الاقتصادي، وكانت الدولة المغربية تتمتع بالاستقلال والقوة ولم تخضع للسيطرة العثمانية، وبذلك أصبح المغرب الأقصى محلّ بحثٍ وعناية العديد من الباحثين الأكاديميين الذين سلطوا الأضواء على عدّة جوانب من تأريخه الذي يعدّ واحدًا من أهم الدول العربية والإفريقية؛ بسبب موقعه الجغرافي المميز الذي كان سببًا في جلب أنظار المستعمرين إليه وتدخلهم في شؤونه الداخلية والسيطرة على مقدراته.

ولما تمثّله تلك المدّة من أهميةٍ وأحداثٍ بارزةٍ على المستوى السياسي والاقتصادي، ونظرًا لأهمية المغرب الأقصى الاستراتيجية منطقةً مطلةً على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وقربه من جبل طارق، فقد تأثر بشكلٍ مباشرٍ بتلك الأحداث وما رافقها من صراعٍ وتغيراتٍ جاء وقعها ثقيلًا في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن، فقد اقتضى ذلك بتسليط الضوء على أبرز الأحداث السياسية الداخلية والخارجية والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي شهدتها البلاد أثناء حكم السلطان وموقفه منها، فقد شملت الإصلاحات الاقتصادية الزراعة، والصناعة، والتجارة.

أولًا: نسبه وولادته

ينتمي الأمير محمد إلى الأشراف العلويين[١]، وهو محمد بن عبد الرحمن بن هشام[٢]، بن السلطان محمد بن عبد الله بن السلطان عبد الله بن السلطان إسماعيل، بن الشريف بن علي الشريف[٣].

الذي انحدر جدهم الأكبر من بلاد الحجاز وتحديدًا من مدينة ينبع[٤]، مع وفود الحجاج المغاربة بعد عودتهم من أداء مناسك الحج[٥]، ولم يختلف المؤرخون في نسب الأسرة الشريفة، فيذكر أبو العباس أحمد بن خالد الناصري في كتابه (الاستقصاء) قائلًا: ((لا أعلم أنَّ نسب تلك الدولة الشريف العلوية من أصرح الأنساب، ونسبها المتصل برسول الله ﷺ من أمتن الأنساب))[٦].

وقال أبو علي اليوسي وهو من علماء المغرب الأقصى: ((شرف السادة السلجماسيين مقطوع بصحة كالشمس الضاحية في رابعة النهار))، وعن أبي العباس أحمد بن عبد الله الأندلسي أحد شيوخ المغرب أنَّه قال: ((ما ولي المغرب بعد الأدارسة أصحّ نسبًا من أشراف تافيلات))[٧]، ويتضح من جملة الأقوال أنَّ شرف ونسب العلويين لا خلاف فيه ولاشكَّ عند سكان المغرب الأقصى قاطبة[٨].

ولد المولى محمد بن عبد الرحمن الرابع بمدينة فاس ١٨١٠م[٩]، وتولى الحكم عقب وفاة أبيه المولى عبد الرحمن بن هشام عام ١٨٥٩م بمكناس[١٠].

ثانيًا: الإصلاحات الاقتصادية

١. الزراعة:

تعرّضت دولة المغرب في القرن التاسع عشر لضغوط الدول الاستعمارية، فأخذت صبغةً عسكريةً وتارةً أخرى إجراءات دبلوماسية واقتصادية استهدفت اتخاذ أجزاءٍ من الأرض والتقليل من مكانة الحكومة وغزو سوقها الداخلي بإغراقه بالبضائع المستوردة وانتزاع أجزاءٍ من ترابه، إلا أنَّ تلك الضغوط قد حفّزت جهاز الحكومة الذي اقتنع بضرورة الشروع في محاولاتٍ إصلاحيةٍ؛ لتحديث بنية الدولة العسكرية والإدارية القديمة والاقتصادية؛ تفاديًا للسقوط تحت الهيمنة الأجنبية[١١]، إذ شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر اهتمامًا متزايدًا بالري والزراعة بالأخص في عهد السلطان محمد الرابع، فقد اهتم بزيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية بتجديد القنوات واستغلال المياه الجوفية[١٢]، وعمد إلى تجديد عين المنارة وعين ابي عكاز قرب مراكش، وأمر في الوقت ذاته بشقّ قناةٍ من وادي نفيس فضلًا عن قناةٍ أخرى سمّيت بنهر فيطوط جلبت

من وادي تاستاوات إلى البسيط الممتد بين زمران، والرحمانة، والسرغانة، وقد تحولت بذلك أراضي الرحمانة إلى بساتين مثمرة(١٣).

ولتشجيع المواطنين على الزرعة استورد البذور ووزعها على الفلاحين، وقام بشراء بعض المحاريث الحديثة من بلجيكا عام ١٨٦٤؛ لاستعمالها في الزراعة بدل الآلات الخشبية القديمة(١٤)، وللإفادة من الخبرات الحديثة في مجال تطوير الإقطاع الزراعي استعان بخبيرٍ فرنسي في الزراعة هو: لوكونطز دووسكو (Logontz Dwosko)، وكلفه بجلب آلات الزراعة، فوصلت الآلات الزراعية وقد أشرف السلطان بنفسه على تركيبها(١٥).

وكان السكر والقطن يشكلان العمود الفقري في قائمة الواردات إذ شجع على زراعة هذين المحصولين، وتمّ تصدير ٤٠٠ قنطارٍ سنة ١٨٦٥، بلغت قيمتها مئة ألف فرنك ذهبي، أي: ما يزيد عن عشرين مليون فرنكٍ تقريبًا، وهو مبلغٌ جيدٌ إذا ما قيس بمجموع الصادرات التي بلغت قيمتها اثنين وعشرين مليون فرنك(١٦)، أما بالنسبة إلى زراعة السكر فقد استعملت الحكومة مختصين مصريين للإشراف على زراعته وتصفيته(١٧).

ونظرًا لأهمية القطن في المبادلات التجارية فقد حاولت بريطانيا بوساطة (جون ديرموند هاي) أنْ تقوم الحكومة المغربية بإصدار قانونٍ يعترف للأجانب بحقّ امتلاك الأراضي وبالتالي تأمين فرصٍ أمام المستثمرين البريطانيين في المجال الزراعي إذ عبّر هؤلاء لوزارة الخارجية البريطانية عن رغبتهم في الحصول على امتيازاتٍ لزراعة القطن في المغرب(١٨)، ولكي ينجح (هاي) في ذلك فإنَّه قد اتخذ في تشجيع الحكومة المغربية على التوسع في الميدان الزراعي وسيلةً لبلوغ هدفه، فقد جاء في بعض الرسائل التي وجهها إلى السلطان محمد بن عبد الرحمن قائلًا: ((الفلاحة والتجارة هما الأصل في الخير لكلّ إيالة وأيضًا لبيت المال لذا ينبغي أنْ يجعل سيدنا القوانين ليرغم الناس على الفلاحة وتتبعها التجارة...)) ويتضح من ذلك الرغبة البريطانية في تطوير الفلاحة المغربية، وتوفير المواد الأولية القابلة للتصدير بالأخص المنتجات القطنية إلى دولةٍ كانت منهمكةً في ثورتها الصناعية(١٩).

وفي مناسبةٍ أخرى ذكر (هاي)، (أنَّ غني المغرب من فلاحة القطن التي تناسب أرضه... ومع ذلك فإنَّه لابدَّ من ردّ البال لغرس التوت أيضًا وصنع الحرير إذ إنَّ عددًا كثيرًا من الحرير يجلب لهذه الولاية... إذ أهلها قادرون على صنع الحرير بما يكفيهم ويكفي السوق... فضلاً عن أنَّ قصب السكر كان يغرس في هذه الولاية بكثرةٍ)(٢٠)، ومع قرار (هاي) بأنَّ المغرب ليس لديه إمكانيات مشجعة على الدخول في منافسة مع الدول المنتجة للقطن، فإنَّه لم يفته التنبيه إذا تمَّ استبعاد رأس المال الأجنبي والمهارة الأوروبية والمقاومات الأجنبية من ممارسة نشاطها

داخل المغرب، فقد تمّ الاعتماد على سكانه المحليين لتنمية موارده، فيكون من غير المجدي توقّع تحقيق نتائج مهمة.

وبالفعل وكما توقّع (هاي) فقد شهدت زراعة القطن سنة ١٨٦٥ تراجعًا لعدّة أسبابٍ أهمها[٢١]:

١- عدم تشجيع الأجانب على الاستثمار في هذا الميدان؛ خوفًا من إمكانية إتاحة الفرصة أمام ممثلي الدول الأجنبية، للتدخل في شؤون المغرب تحت غطاء حماية مصالح مواطنيهم، والمطالبة في الحصول على تعويضاتٍ ماليةٍ لأسبابٍ مختلفةٍ.

٢- عدم سماح الحكومة المغربية بتصدير القطن إلا لمدة سنةٍ واحدةٍ، وهذه الأمر الذي حال دون دخول الفلاحين في عملياتٍ واسعة النطاق في زراعته؛ خشية تجديد المنع على التصدير في السنة اللاحقة.

وكان السلطان محمد بن عبد الرحمن يتخوف من أنْ يتحول بعض المغاربة الذين يعملون في الأراضي التي يسمح للأوربيين بامتلاكها أو تأجيرها إلى مواطنين غير خاضعين لتخصصات القضاء المغربي والسلطة المغربية، فقد يؤدي ذلك ببعض المواطنين إلى البحث عن حمايات أجنبيةٍ[٢٢]، وعلى الرغم من هذا التراجع في إنتاج القطن فإنَّ الحكومة المغربية استمرت في تطوير القطاع الزراعي جزءًا من سياستها الإصلاحية، فقد تنوع الإنتاج الزراعي، إذ أتت الحبوب في مقدمته، مثل: القمح والشعير، إلى جانب الكروم في مناطق الأطلسي، وكانت الخضر تزرع في أغلب الأحيان حول المدن وكانت أهم محاصيلها: الفلفل، والجزر، والكرنب، والحمص، والفول، والعدس، واللفت، وغيرها[٢٣]، وأيضًا كانت هناك زراعات أقلّ أهمية، مثل: الحناء، والكتان، والترفاس، والحشيش (الأفيون).

وكانت غابات المغرب الأقصى تتكون من أشجار البلوط في المعمورة والأرز في الأطلس والهرجان جنوب الأطلس فضلًا عن أشجار أخرى أقلّ امتدادًا مثل: العرعر، والصفصاف، والصنوبر، وغيرها...، وفي ميدان الثورة الحيوانية فقد كان فيه عدّة أنواع من الحيوانات، مثل: الغنم، والماعز، والبقر، والبغال، والخيل. ولم تكن لدى الفلاح نفسه الرغبة في زيادة المحصول؛ لأنَّه يعرف أنَّه سيحرم من ثمرةٍ كدةٍ ؛ بسبب ما كانت تفرض عليه من الضرائب[٢٤].

٢-الصناعة:

اعتمدت الصناعة في المغرب على عنصرين أساسين يستعملان في صناعة المواد الغذائية وهما: الطاحونات التي كانت تستعمل في طحن القمح وجعله قابلاً للعجن، والمعاصر

وكانت تستعمل في عصر الزيتون للحصول على الزيت، والصناعات المعدنية، وقد حافظت تلك الصناعة على طابعها التقليدي، فكانت تعتمد في صناعة أدوات وآلات بسيطة جدًا، فكان صانعو الأسلحة يقتصرون على صنع الخناجر، والبنادق، والسيوف، وغيرها من الأدوات البسيطة. أما الحدادين فكانوا يصنعون مقصات الإسكافين ومصقلات مرصعي الحديد ومحكات الدباغين، ويصنعون السلاسل والمسامير وغيرها من الأدوات البسيطة[٢٥]، والصناعات النسيجية التي لقيت رواجًا زائدًا في الأسواق الداخلية والخارجية؛ لجودتها، وأهمها: صناعة الملابس واعتمدت على أدواتٍ تقليديةٍ، فكانت موادها هي: القطن، والصوف، والحرير. وصناعة الأحذية التي كانت تقسم على طائفتين:

الأولى: طائفة الشرابلين وهم صانعو أحذية النساء، والثانية: طائفة الخرازة (البلايغية) وهم صانعو أحذية الرجال، فكانت كلا الطائفتين تصدّر منتوجاتها إلى الأسواق الوطنية والأجنبية، وصناعة الدباغة وكانت تشغل عددًا كبيرًا من السكان، وأكبر كمية من بضائعها كانت إلى الأسواق المحلية[٢٦]، لذا بقيت الصناعة المحلية تقليديةً؛ بسبب الاحتلال البرتغالي والإسباني للموانئ المغربية التي كانت من المراكز الصناعية النشطة[٢٧].

فقد اهتم محمد الرابع بالصناعة فأنشأ مصانع للسكر، والبارود، والقطن، وطحن الحبوب[٢٨]، وقام بإنشاء صناعاتٍ حديثةٍ عهد السلطان محمد الرابع ومن أهمها:

أ: مصنع القطن بالرباط:

وتمّ إنشاء هذا المصنع في عام ١٨٦٢، وذُكر في رسالةٍ سلطانيةٍ[٢٩]، أنَّ السلطان محمد الرابع أمر وكيله محمد بركاش باستيراد هذا المصنع، وتمّ الاتفاق مع المهندس الإنكليزي فيرلي (FARLE)على تركيبه والإشراف على تشغيله[٣٠].

ب: إقامة طاحونة بخارية بطنجة:

وتمّ نصبها عام ١٨٦٢م، على يد المهندس الإنكليزي كريون (Crayon)[٣١]، لفائدة السكان بطنجة؛ لينتفعوا بالطحن بها[٣٢].

ج: مصنع السكر بفاس:

وإنشئ هذا المصنع بمقتضى عقدٍ مع المهندس الإنكليزي كلاركزن (CLARKSON) في ١٨ أكتوبر عام ١٨٦٢م[٣٣]، إلا أنَّه يظهر مما جاء في كتاب عبد الرحمن بن زيدان (إتحاف الأعلام)[٣٤] أنَّ المهندس الإنكليزي لم يلتزم بما اتفق عليه مع الحكومة المغربية، ممّا دفع في استجلاب بعض المتخصصين المصريين للإشراف على المصنع وتشغيله[٣٥]، ومما ذكره محمد المنوني عن هذا المصنع في معرض تعداده لمآثر السلطان محمد الرابع((... من ذلك الآلة التي

يعصر فيها السكر ويعقد، حتى يوجد في كلّ حي ولا يفقد، ويغني عن جلبه من أقاصي البلدان))[٣٦]، إذ أسهم هذا المصنع في سدّ حاجة السوق المغربية من مادة السكر حتى أواخر القرن التاسع عشر، وكان السلطان يتولى أمر تعيين المشرفين على إدارته من ذلك ما جاءه في رسالته المؤرخة عام ١٨٩٢ القاضية بتعيين المهندس عبد القادر العلج بإدارة مصنع السكر هذا خلفًا لعبد الله العلج[٣٧].

ومن تأريخ هذه الرسالة تبيّن أنَّ هذا المصنع استمر قائمًا حتى أواخر عهد السلطان الحسن الأول[٣٨]، وعلى الرغم من تعدّد الجهود في ميدان الاقتصاد الصناعي فإنَّ النتائج انحصرت أو كادت تنحصر في مصانع إنتاج الأسلحة والمنسوجات؛ بما لها من أهميةٍ في ميدان التجارة الخارجية.

٣-التجارة:

ازداد الاهتمام بالتجارة بعد الأزمة التي سببتها اتفاقية (١٨٥٦)[٣٩] بين بريطانيا والمغرب وما ترتب عليها من إجراءاتٍ كان من أهمها: منع تصدير بعض المنتجات المغربية لأوروبا[٤٠]، فقد حدثت تلك الأزمة في فترةٍ كان الاقتصاد العالمي قد شهد فيها تحولات كبيرة بالأخص في أوروبا، وقد زادت الحاجة إلى المواد الأولية وإلى الأسواق اللازمة لتصريف المنتجات، في الوقت الذي ازدادت فيه أهمية البحر المتوسط[٤١]، وأخذت بريطانيا وفرنسا تنظران إلى المغرب على أنَّه مصدرٌ للمواد الأولية وسوقٌ لتصريف المصنوعات وأنَّه يتبوأ موقعًا استراتيجيًا؛ لإطلاله على البحر المتوسط والأطلسي.

وكانت المواصلات تعدّ العنصر الأساس في تنشيط الاقتصاد وبالأخص التجارة، فقد بدأت الحكومة المغربية تفكر في إقامة بعض المشاريع مثل: كشف الطرقات وبناء الجسور، فضلًا عن إصلاح الموانئ وبناء موانئ جديدة ومنها:

ميناء الصويرة: وقد أسندت مهمة إصلاح هذا الميناء إلى المهندس البريطاني كريك (CRAIC) بوساطة رجل الأعمال البريطاني فورد (Forde) عام ١٨٦٢م[٤٢]، وقيامه بمهام أخرى، مثل: مدّ قناةٍ بين الجزر المرجانية[٤٣].

ميناء صافي: وكان هذا الميناء ذا أهمية لمدينة مراكش وتمّ تحسينه في عام ١٨٦٢[٤٤]، أما ميناء طنجة فكان له أهمية في عملية التبادل التجاري بين المغرب وأوروبا؛ لأنَّه لم يكن يعتمد في استقباله للسفن التجارية إلا على بقايا حاجز مائي قديم تركته بريطانيا منذ القرن السابع عشر، وحينما عاينه نائب الممثل البريطاني ريد (READE) رأى أنَّه بالإمكان إعادة بناء الحاجز

بسرعة ليصبح أهم موانئ المغرب، وأضاف أنَّ افتقار الميناء إلى رصيف ممتد في البحر لاستقبال المسافرين والذي يتسبب في الكثير من المتاعب داعيًا الحكومة المغربية إلى التفكير في إنشاء رصيف جديد(٤٥)، واستجابت الحكومة المغربية لدعوة القنصل البريطاني، وتمّ الاتفاق مع الحكومة الفرنسية في بناء الرصيف الجديد، إلا أنَّ المشروع توقف أشهرًا(٤٦)، وبناء جسر أم الربيع(٤٧).

وكلّف السلطان محمد الرابع التاجر المغربي الدكالي الرباطي عام ١٨٦٢ باستيراد جسر حديدي من بريطانيا وتنصيبه على نهر أم الربيع؛ لتسهيل عملية المرور بين مدينتي الدار البيضاء والجديدة؛ بقصد تنشيط حركة التجارة الداخلية، وفي هذا الإطار تمّ إصلاح وبناء الموانئ(٤٨).

وتعدّ التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي كان يتعاطاها الإنسان المغربي داخل المدينة وخارجها بربطها بشبكةٍ من المدن المغربية والخارجية(٤٩)، فقد نشطت حركة التجارة المغربية منذ أواخر القرن الثامن عشر؛ بسبب ازدهار عمليات التبادل التجاري مع بعض الدول الأوروبية فقد أدى هذا النشاط إلى تغلغل المصالح الأجنبية بالامتيازات ونظم الحماية، وقد أدّت تلك الامتيازات الأجنبية وطبيعتها، دورها في تخريب الاقتصاد المغربي وتهديد استقلال البلاد(٥٠).

ولم تكن الامتيازات الأوروبية محصورة بالتجارة والحماية القنصلية فحسب، بل انتهكت سيادة البلاد ومهمات الحكومة المغربية، فقد قامت بزيادات أعداد مكاتب البريد الأجنبية، ولم تقتصر على مكتب البريد البريطاني الذي افتتح في طنجة عام ١٨٥٧، إذ أنشئ مركز بريد فرنسي عام ١٨٦٠، وإسباني عام ١٨٦١، وضغطت بعض الدول الأوروبية على السلطان في معاملة اليهود معاملة خاصة بعد أنْ أبدى اليهود المغاربة مواقف خيانية في التعاون مع الأوروبيين، وعلى إثر تلك الضغوطات أصدر السلطان في الخامس من شباط عام ١٨٦٤م، بضرورة المعاملة الحسنة لليهود، إلا أنَّهم استغلوا ذلك الظهير(٥١) مما دعا السلطان إلى أنْ يحثّ برسالةٍ إلى عامل تطوان عبد القادر اشعاش في ١٠ شباط ١٨٦٤ لتغيّر الظهير جاء فيه: ((فنأمرك أنْ تستوصي خيرًا بضعفاء اليهود ومساكينهم المعروفين بالسكينة المشتغلين بمعاشهم، وأما صماليكهم المعروفون بالفجور والتطاول على الناس والخوض في الأمور فعاملهم بما يستحقونه على فعلهم إنْ فعلوا ما يوجب تربيتهم جزاءً وفاقًا))(٥٢).

وقد حافظت التجارة الداخلية على الأسواق والمدن والأرياف وممارسة نشاطها بشكل طبيعي(٥٣)، فقد أصبحت تستوعب أكبر كمية من المنتجات المحلية، ممّا يدلّ على تطور هذه الأسواق واستيعابها لمعظم المواد فقد جاءت الأزمة الاقتصادية عام ١٨٦٧م؛ نتيجة انحباس

المطر واجتياح الجراد لبعض الأراضي الزراعية، ودامت هذه الأزمة ما يقارب الثلاث سنوات، وقد أثّر ذلك على تجارة المغرب الخارجية فقد انخفضت من ٥٢ مليون فرنك في عام ١٨٦٦ إلى ٣٥ مليون فرنك بين عام ١٨٦٩-١٨٧٠[٥٤].

ومع انخفاض كميات التصدير من المغرب اضطرت الحكومة في الوقت ذاته أنْ تستورد كميات أكبر من المواد الغذائية، مثل: القمح والرز، فقد أدى ذلك إلى عدم توازن ميزانها التجاري، وقد تركت هذه الأزمة البلاد في أوضاعٍ اقتصاديةٍ سيئةٍ، ممّا جعلت الحكومة تتوقف عن سياستها الإصلاحية؛ بسبب العجز المالي[٥٥]، ولم تدم تلك الأزمة طويلًا، إذ بلغت قيمة الصادرات المغربية بالزيادة، وفي عام ١٨٧١-١٨٧٣ بلغت الصادرات المغربية ٦٠ مليون فرنك، وقد سجل ذلك مساعد القنصل البريطاني رودمان (Redman) في ميناء مزاقن قائلًا: إنَّ الوضع في ازدهارٍ مستمرٍ بالنسبة إلى الشعب؛ نتيجة مواسم الزراعة الجيدة وانخفاض الضرائب المطلوبة منه والملاحظة نفسها في موانئ صافي، والدار البيضاء، وطنجة[٥٦].

والجدول الآتي يبيّن كمية الواردات والصادرات[٥٧]

السنة	الاستيراد	التصدير	المجموع
١٨٧١	١٩٦٨٤	٢٣٠١٧	٤٢٧٠١
١٨٧٢	٢١٤٣٩	٣٠٩٦٧	٥٢٤٠٠
١٨٧٣	٢١٠٢٦	٣٩١٥٧	٦٠١٨٣

من الملاحظة أنَّ الفارق بين الصادرات والواردات ومجموعها للسنوات ١٨٧١-١٨٧٣[٥٨].

أما بالنسبة إلى الميزان التجاري، فلم تكن هناك سنة إلا وتتجاوز المبيعات المشتريات، فكان مختلف لما كان عليه الحال في السنوات السابقة (١٨٦٧-١٨٧٠)، إذ كانت الصادرات تتركز أساسًا على الصوف والحبوب، فقد بلغت صادرات المغرب من الصوف في السنوات ١٨٧٠-١٨٧٥، ٨مليون فرنكٍ، والتي شكلت ما يزيد عن ٢٠% من الصادرات المغربية، والحبوب فقد عرفت زيادة ملحوظة إذ بلغت المرتبة الثانية في الصادرات المغربية بعد الصوف، فعمليات الشحن البحري في عام ١٨٧١ كانت منتظمة في مجملها إذ تبيّن من الإصلاحات التي دخلت على الموانئ فضلًا عن التشجيع على التجارة الخارجية، فقد بلغت قيمة صادرات المغرب للسنوات ١٨٧١-١٨٧٣ من الذرة الصفراء أكثر من ٩٤٣٤٠٠٠ فرنك وظلت إسبانيا، والبرتغال، وبريطانيا من أهم المشترين للذرة الصفراء؛ بسبب المواسم الزراعية في أوروبا[٥٩].

وفي عام ١٨٧٢-١٨٧٣ شجعت صادرات المغرب من الحبوب إذ تضاعفت المبادلات التجارية فيما يخصّ المواد الزراعية مع زيادة الأسعار، وإلى جانب الذرة الصفراء كانت هناك مادة

الفول التي اهتمت بها بريطانيا بشكلٍ خاصٍ ففي عام ١٨٧١[٦٠] تمّ شحن ١٨٩٠٠١ (هكتولتر)[٦١] من المغرب، وفي عام ١٨٧٢ تمّ شراء ٢٢٤٣٨٥ هكتولتر بقيمة ٢٢٧٧٩٣ فرنك، وتمّ التصدير في عام ١٨٧٣ بقيمة ٧٧٧٨٠٠ فرنك ممّا جعل الفول يحتل المرتبة الإنتاجية الثانية من بعد الذرة الصفراء، وتأتي صادرات القمح والجلود قبل الأصواف[٦٢].

وكان الرخاء الاقتصادي سببًا ونتيجةً لعملية الإصلاحات التي سارت عليها الحكومة المغربية، فقد زادت صادرات المغرب تزايدًا ووصول السلع الأوروبية إلى المغرب، فكانت حاجة أوروبا للمنتجات المغربية في صالح المغرب، وسمحت الحكومة بتكوين مدخرات معتبرة مكنتها من توفير جانب كبير من ميزانيتها التي كانت تخصصها لمشترياتها من الأسلحة وتكاليف البعثات التي تدرس في الخارج ودفع رواتب المدربين وتحسين حالة الموانئ، فضلًا عن استيعاب واردات البلاد من الشاي، والسكر، والمنسوجات القطنية[٦٣]. وكانت نسبة ٩٠% من الواردات تصل بالدرجة الأولى من بريطانيا ثم فرنسا في الدرجة الثانية[٦٤].

أما النظام الجبائي المغربي في القرن التاسع عشر فشهد اضطرابًا شديدًا نتيجة آثار التدخل الأجنبي، فقد كانت الجبايات تشمل أنواع الإتاوات جميعًا التي تؤدي إلى المخزن، وتشمل: الزكاة، والأعشار، والمكوس، والخراج، والصاكة، والجمرك، والهدايا، والوظائف، والكلف، وهي التسخيرات والمؤنة وغيرها[٦٥]، وقد أدرج المؤرخون منذ ميشوبلير على تقسيم الضرائب على قسمين ومنها: ضرائب شرعية وهي الزكاة والأعشار، وضرائب غير شرعية وعلى رأسها المكس، وتعرف المكوس بأنَّها: (ضرائب غير مباشرة وغير شرعية كانت تجبى على بضائع التجارة الداخلية)[٦٦].

وكانت الضرائب الشرعية مفروضة على رأس المال والدخل والأشخاص، أما الجبايات غير الشرعية فهي ضرائب مالية مفروضة بحكم القانون، يلتزم بدفعها أصحاب الأموال للدولة، بغضّ النظر عمّا تقدمه الدولة من المنافع من نفقات الجيش وتسيير المصالح العامة وكانت تدفع على رأس المال وعلى الدخل والاستهلاك، وقد مارس سلاطين المغرب سلطتهم في فرض جبايات غير شرعية تحت أسماء مختلفة ومنها: الحقوق الجمركية التي كانت تؤدي عن التبغ والكيف، والمكوس من الجبايات غير الشرعية التي كانت مفروضة على المدن والبوادي[٦٧] وكانت على نوعين: مكوس الأبواب، ومكوس التجارة والأسواق[٦٨].

أما الجانب النقدي فسلك محمد الرابع الأسلوب الإصلاحي نفسه بعد حرب تطوان حينما اعترف بالسعر التجاري الريال عام ١٨٦٢م، وأقرّه سعرًا رسميًا[٦٩]، إذ جعل الريال يساوي 32,5 أوقية مع استمرار السعر القديم ١٩ أوقية في المراسي، وأفاد المخزن من هذا السعر المزدوج

حينًا، إلا أنَّه تراجع أمام احتجاج التجار الأوروبيين والهيأة الدبلوماسية، فكانت خسارته فادحة، إذ انخفضت عائداته الجمركية بنسبة ٥٠%، وفي عام ١٨٦٣ كان يفكر في تطوير هذا الإصلاح بضرب النقود في باريس واستشار المصالح الفرنسية، إلا أنَّ القنصل الإنجليزي (جان دريموند هاي) نصحه بعدم الالتجاء إلى فرنسا(٧٠).

وفي عام ١٨٦٧ حاول أنْ يطّلع على تجربة الآخرين للإفادة منها، فالتجأ إلى التجار يسألهم كما ورد في رسالة إلى الأمين محمد بنيس((بأنَّه يسأل التجار عن عمل النصاري في أمر الريال في روجانه بينهم وبين غيرهم، ويسألوا عن عمل باشا مصر (إسماعيل باشا) كيف يباع ويشتري مبينًا ذلك بيانًا شافيًا))(٧١)، إلا أنَّه لم يفد من هذا التطلع؛ لتشويش المستشارين الأجانب عليه، فقد نصحه هاي عام ١٨٦٨ حينما كان في فاس سفيرًا، فاقترح عليه أنْ يقوم بتعديل العملة إلى سعرها لعام ١٨٥٦ أي: إلى ١٩ أوقية مع ضرب نقودٍ ذهبيةٍ وفضيةٍ في المغرب بآلاتٍ مستوردةٍ أو ضربها في أوروبا(٧٢)، إلا أنَّ النائب محمد بركاش فشل في الحصول على الآلات وعلى موافقة المعامل الأوروبية، وفي عام ١٨٦٩ بلغت الأزمة أشدّها فاضطر السلطان إلى أنْ يعود بسعر الريال الفرنسي إلى سعره ١٨٥٢، ١٩ أوقية(٧٣).

وحاول السلطان محمد الرابع عام ١٨٦٨م ضرب ((الدرهم الشرعي)) وضبط السكة به، وحمل الناس على ألّا يذكروا في معاملاتهم وأنكحتهم وسائر عقودهم إلا الدرهم الشرعي، وعلى الرغم من محاولات محمد الرابع بإنقاذ العملة المغربية من الأزمات التي صارت بها، إلا أنَّ هذه المحاولة فشلت وعادت السكة المغربية إلى حالتها الأولى من التدهور(٧٤) وعدم الضبط، بين عدّة أمثلة نجدها في الاستقصاء ((فانعكس الحال على التجار، وتقاعدوا على الريال البسيطة، وفاضت الفلوس في الأسواق حتى صارت معاملة الناس ليست إلا بها، وحصل للتجار من الضرر في رخص الريال، وما كان حصل للضعفاء في قلة الفلوس))(٧٥).

ثالثًا: الحياة الاجتماعية والثقافية:

تركت الأزمات الاقتصادية التي مرَّ بها المغرب أثرًا في الأوضاع الاجتماعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد تبيّن ذلك في انخفاض مستوى معيشة البعض وتحقيق أرباح كبيرة للبعض الأخر، ومن ناحيةٍ أخرى زاد معدل البطالة، ولم تعرف الضرائب انخفاضًا في حين استمرت الأجور بالتدني، ممّا فاقم من الظروف الاقتصادية الصحية لفئاتٍ عريضةٍ من المجتمع وبالأخص صغار الفلاحين، ومن ناحيةٍ أخرى ساعدت تلك الأزمات في تحسنٍ ملحوظٍ في الوضع الاقتصادي لبعض الفئات الأخرى وبالأخص الحضرية التي يتركز نشاطها في استيراد المواد الأساسية مثل: الزيوت، والحبوب، والمتاجرة بها(٧٦).

فقد انعكس ذلك الوضع سلبًا على الحياة الاجتماعية؛ لأنَّه ساعد في ازدهار المدن الساحلية، وبذلك أسهم في ارتقاء الأثرياء على حساب سكان المدن الداخلية، ممّا شجع على الهجرة في صفوف ابناء الفئات الفقيرة، تحت ضغط الحاجة إلى المدن الساحلية(٧٧)، وفي بداية عهد السلطان محمد الرابع أصبحت أهم الأنشطة الاقتصادية والتجارية في يد عائلاتٍ من كبار التجار، وكان من نتائج تحالف الحكومة مع الفئة التجارية الحضرية تكوين شبه برجوازية حكومية داخل الجهاز الحاكم(٧٨).

وكان السلطان محمد الرابع يأمر بتموين بعض القبائل وبالأخص تلك القبائل التي يهدّدها الجوع في سنوات القحط(٧٩)، فضلًا عن تدخل الدولة لمساعدة الأهالي بالمواد الضرورية في حال تعرضهم لبعض الأوبئة مثل: وباء الكوليرا عام ١٨٦٨(٨٠)، وكان السلطان يأمر بتخصيص مبالغ مالية للصرف على تنظيف المدن؛ لمنع انتشار الأمراض(٨١).

وكانت الأوضاع الاجتماعية في المغرب الأقصى تعاني من التخلف والإهمال فكان التعليم مرتبطًا بالمدارس القديمة والكتاتيب(٨٢) إذ كان التعليم المغربي منذ الفتوحات الإسلامية الأولى مرتبطًا بالمدارس القديمة بما تسمّى أيضًا بالمدارس القرآنية أو التعليم الأصيل، ويعدّ التعليم القديم من أقدم أنواع التعليم التي عرفها المغاربة منذ ١٣ قرنًا من الزمن وأكثرها انتشارًا في البوادي، على الرغم من وجود بعض المدارس في المدن فقد قامت تلك المدارس في نشر الدين الإسلامي في كلّ أرجاء البلاد، فضلًا عن التعريف والتثقيف والتعليم به، فقد تخرج من تلك المدارس العديد من المفكرين والعلماء والمثقفين وشارك علماء تلك المدارس وطلبتها في الجهاد ومقاومة المستعمر الأجنبي، وشمّروا سواعدهم لتهذيب نفوس الناشئة المغربية وتطهيرها من الشرك والإلحاد بتأسيس مجموعة من الزوايا والرياضيات مثل: الزاوية الناصرية والزاوية الكتانية(٨٣).

وكانوا يقومون بتعليم الأطفال القراءة، والكتابة، وحفظ نصوصٍ من القرآن الكريم على أيدي الفقهاء(٨٤)، وإيجاد الجمعيات ونشر المؤلفات التي تتعلق بالمغرب وتدريس اللغة العربية(٨٥)، ولم يكن التعليم مقتصرًا على الذكور فحسب بل شمل الإناث أيضًا ولاسيما بنات الأشراف، ثم ينتقل الطالب إلى المؤسسات الثانوية التي تكمن في الجوامع والزوايا المنتشرة في المدن والبوادي أو يلحقون بالمدارس الدينية المنتشرة في مدن المغرب أهمها: مدينة مراكش، وفاس التي كان التعليم بها مقتصرًا على حفظ القرآن الكريم وترتيله، والحساب، وعلوم اللغة، والنحو(٨٦).

وعمل علماء الدين على تعليم الصبيان والبنات بتأسيس الكتاتيب القرآنية والمساجد والمعاهد والمدارس لتعليم هؤلاء المتعلمين على مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعد اللغة العربية، وقرار الدراسات الإسلامية للحفاظ على العقيدة المحمدية، وحماية اللغة العربية، والحفاظ على المذهب المالكي، وتمثل بالتصوف والحث على احترام مواثيق البيعة السلطانية[٨٧]، وعندما يتخرج الطالب من هذه المدارس يذهب بعدها إلى جامعة القرويين بفاس[٨٨].

ويأتي افتتاح المدارس وتدريس العلوم الحديثة دليلًا واضحًا على توجّه الحكومة، ويرجع أول اتصالٍ للمغرب بالتعليم الحديث إلى عهد السلطان عبد الرحمن الذي قام بإرسال بعثات مغربية إلى الخارج، إلا أنَّ البداية الجديّة لظهور التعليم الحديث المنظم كانت في فترة ولاية السلطان محمد الرابع[٨٩]، ومن الجهود المبذولة من السلطان في هذا الميدان ((إحياء ما اندثر بالمغرب من علوم، مثل: الهندسة، والتعديل، والحساب)) فضلًا عن اهتمامه بالرياضيات والموسيقى، إلى جانب جلبه بعض الأدوات العلمية المستحدثة إلى المغرب من (ساعات فلكية ومجاهر)[٩٠].

وتجسّد هذا الاهتمام في استحداث بعض المدارس من أهمها:

مدرسة المهندسين بفاس:

تأسست هذه المدرسة عام ١٨٤٤م أيام السلطان عبد الرحمن، وكان الذي تبناها ولي العهد محمد الرابع، وقد بدأت الدراسة في السنة نفسها[٩١]، وبالإمكان معرفة المواد التي كانت تدرس فيها من الفقرة الواردة في (إتحاف أعلام الناس)[٩٢] عند ترجمته لمحمد الرابع إذ يقول إنَّ: ((له باع طويل، وقدم راسخ في العلوم العقلية: كالحساب والتوقيت والتنجيم، والهندسة، والموسيقى، درس تلك الفنون بالنقد والتحرير وختم كتاب اقليدس في المدرسة عام احدى وسبعين ومائتين وألف))[٩٣].

ويتضح أنَّ المواد التي كانت تدرّس في هذه المدرسة هي: الحساب، التوقيت، الموسيقى، الهندسة، التنجيم... وتبيّن أنَّ كتاب اقليدس كان يدرّس فيها عام ١٢٧١هـ/١٨٥٥م، وهناك قصيدة أنشدت بمناسبة اعتماد هذه المدرسة كتاب اقليدس من بين موادها للشاعر التهامي، وأشاد فيها ولي العهد محمد الرابع؛ لاهتمامه بالعلوم الحديثة وبالأخص الهندسة منها[٩٤]، وكان عدد طلبة قسم الهندسة في هذه المدرسة ما بين ٤٤ و٥٨ طالبًا، أما أساتيذ هذه المدرسة فكان من بينهم[٩٥]:

أبو العباس أحمد اليعقوبي، الذي درس بها كتاب اقليدس.

إدريس العلوي الفاسي، وتصفه بعض المصادر بأنَّه كان عارفًا بالهندسة.

أبو العباس أحمد بن عبد الله الإدريسي المعروف بالصويري، الذي جاء ذكره من بين مَنْ درسوا الهندسة في هذه المدرسة.

وكانت الدولة تبعث خريجي هذه المدرسة إلى أوروبا لإكمال دراستهم فيها فقد جاء في ((إتحاف أعلام الناس))[٩٦] أنَّه ((تخرّج منها جماعة من الطلبة النجباء، منهم الفئة الموجهة لتتميم دروسها بعواصم أوروبا... كعبد الله محمد الجياص ببريطانيا، وعبد الله محمد العلمي الشهير ببنائي بإيطاليا وغيرهم إلى فرنسا وألمانيا))[٩٧] ، وكان خريج قسم الهندسة يحمل لقب مهندس، ومَنْ درس فيها التوقيت يحمل لقب مؤقت، وهكذا كانت هذه المدرسة قابلة لأنْ تكون نواةً لنهضةٍ علميةٍ في المغرب في هذه المدّة[٩٨].

وأولى السلطان محمد بن عبد الرحمن عنايةً بالجانب الديني، وكان من العقلاء الثابتين والأنقياء العارفين والعلماء الراسخين، فقد كان بانيًا أمره على الشريعة لا يحيد عنها طرفة عين، وكان معتنيًا لصحيح البخاري كلّ سنةٍ وحريصًا على مذاكرة العلماء والاحتكام إلى نصوص الشريعة والأحاديث النبوية الشريفة وإقامة حدود الله عز وجل[٩٩]. لذا كان مهتمًا بإقامة المجالس العلمية، وكان المولى محمد الرابع متشددًا في الحفاظ على الأوقاف وصيانتها من المعارضة، كما فعل المولى عبد الرحمن حينما أمر بمنع المعارضة في الأوقاف وزيادة في التأكيد كلّف ولاته وقضاته على الخصوص بمنع المعارضة فيها منعًا كليًا؛ مخافة أنْ يقع فيها بعض التلاعب، وسار المولى محمد الرابع على هذه المنوال، فقد جرئ على سنة أبيه في العناية بالأوقاف، وجدّد أوامره إلى العمال والقضاة والنظار بمنع المعارضة الحسبية[١٠٠]، وكانت المجالس العلمية، وفي عدة مدن مغربية من أهمها: مدينة مكناس، وتطوان، ومراكش[١٠١].

أما الجانب الصحي فقام السلطان محمد الرابع بالاهتمام بهِ فقد كان هذا الجانب متأخرًا ومهملًا فكانت المناطق السكنية في المدن متلاصقة مع بعضها، وكانت رطبةً وضيقةً جدًا، وكانت البيوت تبنى من الحجارة والطين، أما بيوت القبائل الرحل فكانت الخيام التي تصنع من شعر الغنم والإبل والماعز، والأصعب من ذلك كانت الأمراض منتشرة بصورة واسعة وتزهق سنويًا عددًا كبيرًا من الأرواح؛ بسبب انتشار أمراض الطاعون، والجدري، والسل، وغيرها[١٠٢].

وكانت هذه الأوبئة الفتاكة تتسرب إما بالقاري عبر الحدود المغربية الجزائرية أو عبر الطريق البحري الذي ازدادت خطورته منذ أنْ بدأ الحجاج المغاربة يعودون من الديار المقدسة على ظهر السفن التجارية[١٠٣]، ويتبين أنَّ البلاد كانت تعاني من إهمال في الجانب الصحي[١٠٤]. وأنَّ المجتمع المغربي لم يكن مسلحًا نهائيًا؛ لانعدام التجهيز الطبي، ولجهله بالأساليب الوقائية التي كانت تعتمدها أوروبا، فلم تكن أيّ دائرة وطنية للحجر الصحي، ولم يكن

أيّ محجر لعزل الموبوئين، فالإنسان المغربي كان إذا عُزل تمامًا عند ظهور الوباء فالوسيلة المألوفة التي يلجأ إليها هي الفرار، فضلاً عن أنَّ بعض السكان كانوا ينعزلون في بيوتهم، كما يفعل الأوروبيين[١٠٥].

وأنشأ محمد الرابع المطبعة المحمدية التي كان لها الفضل في نشر الكثير من الكتب، وكان اعتقاد بعض العلماء أنَّ ((الانشغال بالعلوم العصرية كفر وخروج عن الإيمان))[١٠٦].

ويهمنا أنْ نقدّم رأي السلطان محمد الرابع في الإصلاح المقترح عليه من الدول الأوروبية في آخر مشروع قدم له عام ١٨٧٣م ((أنَّ رعيتي... لا تتلاءم والسلطة التي تنشدونها))[١٠٧] وفي السنة الأخيرة من حكمه عبّر عن نوايا الأوروبيين وأهدافهم المرجوة من وراء الإصلاح، حينما صرّح لممثل فرنسا (Tissot): ((لقد أصبحت تركيا ومصر، بعد الإصلاحات أكثر غنى ولكنها أقلّ استقلالًا))[١٠٨].

الخاتمة

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

- تبيّن لنا من دراستنا أنَّ السلطان محمد بن عبد الرحمن الذي تولى الحكم (١٨٥٩-١٨٧٣م)، وكان من أسرة عريقة وهي الأسرة العلوية التي تنتمي إلى النسب النبوي الشريف، فكانت نشأة السلطان محمد الرابع على يد والده السلطان عبد الرحمن بن هشام نشأة حسنة فقد كان أقرب أخوته إلى أبيه، كان ينماز بالتقوى والإصلاح، فقد دربه والده على المسؤولية منذ صغره، وقام بالكثير من الأعمال نيابة عن والده، وكانت سعة ثقافته الأثر الكبير في تكوين المنابع الأساسية لتفكيره وتوجهاته نحو القضية المغربية.
- أثّرت طبيعة المجتمع المغربي وتكوينه القبلي سلبًا على قوة الدولة ورصانة الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية، فقد تبين ذلك في ضعف الولاءات وكثرة التمردات القبلية في عهده وفي العهود التي سبقته، مما جعلها سببًا مهمًا في ضعف الدولة سياسيًا واقتصاديًا، فقد أسهم ذلك بشكلٍ فاعلٍ في ضعف الدولة للتصدي للأطماع الأوروبية، التي كانت تسعى في السيطرة على المغرب.
- وشكّلت الزراعة المصدر الأساس لحياة السكان وموردًا رئيسًا لخزينة الدولة المغربية من خلال الضرائب، إلا أنَّها لم تنل الاهتمام الكافي من الدولة ولم تشهد تطورًا واضحًا فقد ظلت بالطابع البدائي البسيط.
- أما الصناعة فلم تكن أحسن من الزراعة، فقد حافظت على طابعها التقليدي، وكانت تعتمد على صناعة أدوات وآلات بسيطة جدًا، وعلى الرغم من ذلك فكانت الصناعات النسيجية والحرفية والأدوات المنزلية تسدّ متطلبات الاستهلاك المحلي، فقد كان قسم منها يصدر إلى الخارج، إلا أنَّ الصناعات المحلية بقيت تقليدية؛ بسبب الاحتلال الأوربي للموانئ المغربية.
- كانت الأوضاع الاجتماعية في المغرب تعاني من التخلف والاهمال، وكان التعليم في المدارس القديمة والكتاتيب، وكانت تلك المدارس تعلم على نشر الدين الإسلامي في كلّ أنحاء البلاد، وكذلك اهتموا بتدريس النحو، وعلوم اللغة، والحساب إلا أنَّه عمل على استحداث بعض المدارس لتطوير البلاد وعمل على إحياء ما اندثر بالمغرب من علوم، أما الجانب الصحي فكان مهملًا ومتأخرًا.

الهوامش

References

(١) أغلب المصادر تتفق على أنَّ نسب الأشراف العلويين يرجع إلى الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفاطمة الزهراء، وابنهما الحسن (عليه السلام) من جهة، إذ إنَّ الحسن بن القاسم الملقب (بالداخل) هو أول مَنْ جاء إلى المغرب الأقصى من ابناء تلك الأسرة وحظي بمكانة منمازة من المجتمع المغربي هو وابناؤه من بعده إلى أنْ تدهورت أوضاع البلاد ١٦٠٣ بعد وفاة أحمد المنصور السعدي وسنحت لهم الفرصة المناسبة بعد أنْ توجّه سكان سجلماسه نحو علي الشريف عام ١٦٣١؛ لتخليصهم من الأوضاع المتدهورة والاضطرابات وانتهى الأمر بانتخاب ابنه محمد بن علي الشريف سلطاناً على المغرب الأقصى عام ١٦٤٠، عبد محمد شلاش، الأوضاع السياسية والاقتصادية في المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الرحمن بن هشام ١٨٢٢-١٨٥٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ٢٠٢٠م، ص٥٢؛ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج٩، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتب الدار البيضاء، ١٩٩٧م، ص٣.

(٢) محمد العلمي، محمد بن يوسف أو تاريخ استقلال المغرب، الرباط، ١٩٧٥، ص١٣، ينظر: محلق رقم (٢) صورة للسلطان.

(٣) عبد محمد شلاش، المصدر السابق، ص٥٢.

(٤) ينبع: وهي مدينة في الحجاز، تتماز بموقعها على ساحل البحر الأحمر في إقليم تهامة، تبعد ما يقارب ٢٠٠ كم غرب المدينة المنورة تسمّى بـ (لؤلؤة البحر الأحمر) وينبع النخل وهي الموطن الأصلي الأسرة العلوية، للمزيد ينظر: صالح عبد اللطيف السيد، ملامح من تاريخ ينبع، ج١، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٠، ص٨-١١.

(٥) آمنة اللوة، إشراقة أولي من تاريخ الدولة العلوية، مجلة دعوة الحق، العدد (٤)، الرباط، ١٩٦٠، ص١١٠-١١٢.

(٦) مقتبس من: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج٧، دار الكتب، الدار البيضاء، ١٩٥٦، ص٣.

(٧) مقتبس من: أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، ج٧، المصدر السابق، ص٤.

(٨) محمد الصغير بن الحاج الوفراني المراكشي، نزهة الحادي، (د-م، د-ت)، ص٢٩٠-٢٩١.

(٩) الشبكة الدولية للإنترنت، m. marefa.org، الساعة ٢:١٨ص، التاريخ ٢٠٢٠/٧/١٨م.

(١٠) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج٣، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م، ص٢٢٨.

(١١) جلال زين العابدين، مظاهر الاستغلال الاستعماري للمغرب في المجال الفلاحي خلال فترة الحماية الفرنسية، دورية كان التاريخية، العدد السادس والعشرون، ديسمبر، ٢٠١٤، ص٤١-٥٠.

(١٢) نجيب زبيب، المصدر السابق، ص١٩١.

(١٣) إبراهيم حركات، المصدر السابق، ص٤٩٦.

(14) Jen- Louis Miege, Lemar, CET I, Europe (1830-1894) Tome3, Paris, 1961, P. 125.

(١٥) عبد العزيز بن عبد الله، مصر والمغرب الأقصى عبر التاريخ، دعوة الحق، العدد، ٢٢٩، ١٩٨٣، ص٦٥.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) عبد الرحمن بن زيدان، أتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، تحقيق: علي عامر، ج٣، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٥٥٦.

(١٨) خالد بن الصغير، المصدر السابق، ص٣٩٠، ينظر: ملحق رقم (٨) صورة لجون درموند هاي.

(١٩) نقلاً عن، خالد بن الصغير، المصدر السابق، ص٣٩١.

(٢٠) نقلاً عن، المصدر نفسه، ص٣٩١.

(٢١) المصدر نفسه، ص٣٩٤.

(٢٢) خالد بن الصغير، المصدر السابق، ص٣٩٢.

(٢٣) للمزيد من المعلومات عن الإنتاج الزراعي، ينظر: محمد العربي معريش، المصدر السابق، ص١٤٠.

(٢٤) محمد العربي معريش، المصدر السابق، ص١٤١.

(٢٥) محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، المصدر السابق، ص٤٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٤٨.

(٢٧) أمال جاسم حميد، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب ١٩٧٢-١٩٩٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية جامعة سامراء، ٢٠١٧، ص٣-١٧.

(٢٨) خيرية عبد الصاحب وادي، نشأة الإصلاح وتطوره في المغرب العربي، ١٨٣٠-١٩٣٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة المستنصرية، ١٩٨٩م، ص٧١.

(٢٩) عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق، ج٣، ص٥٦٤-٥٦٥.

(30) Miege, Op. Cit., Tome 3, P.12.

(31) Miege, Op. Cit., Tome 3, P.121.

(٣٢) محمد المنوني، مظاهر يقضة المغرب الحديث، ج١، مطبعة الأمنية الرباط، ١٩٧٣، ص١٠٨.

(33) Miege, Op. Cit., Tome 3, P.120.

(٣٤) عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق، ج٣، ص٥٥٦.

(٣٥) محمد المنوني، المصدر السابق، ص٧٦.

(٣٦) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص١٠٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص١٠٦.

(٣٨) عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق، ص٥٦٤-٥٦٥.

(٣٩) معاهدة باريس ١٨٥٦، كانت تسوية لحرب القرم بين روسيا، والدولة العثمانية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، ومملكة سردينيا، وقعت هذا المعاهدة في ٣٠ مارس ١٨٥٦ في مؤتمر باريس والتي بموجبها أصبح البحر

الأسود منطقة محيادة وأغلقت على السفن الحربية جميعًا، وتمّ حظر التحصينات ووضعت الأسلحة على شواطئها، الشبكة الدولية للإنترنت، 3arabi. Com، الساعة: ٩:٣٠م، التاريخ: ٢٠٢٠/١٢/٢٢.

(٤٠) ب–ج، روجرز، المصدر السابق، ص٢٢٠–٢٢١.

(٤١) نتيجة لبدء العمل في حفر قناة السويس ١٨٥٩–١٨٦٩، للمزيد ينظر: سيار كوكب على الجميل، تكوين العرب الحديث (١٥١٦–١٩١٦) جامعة الموصل، ١٩٩١، ص٤٢٦؛ ينظر: جلال يحيى، مصدر سابق، ص٣٩١.

(٤٢) خالد بن الصغير، مصدر سابق، ص٤١٨.

(43) Miege, Op. Cit. Tome3, P.124.
(44) Ibid., P.123.

(٤٥) خالد بن الصغير، المصدر السابق، ص٤١٦–٤١٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص٤١٨.

(٤٧) نهر يمر بمدينة ازمور قرب الجديدة، وكان يستغل لنقل خشب البلوط والصنوبر إلى أزمور بمصب المحيط للمزيد ينظر: عبد العزيز بن عبد الله، الموسوعة المغربية، مصلحة المدن والقبائل، المغرب ١٩٧٧، ص٥٠.

(48) Miege, Op. Cit., Tome3, P.119.

(٤٩) محمد بن محمد المشرفي، المصدر سابق، ص٤٦.

(٥٠) أحمد العمادي، مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب ١٨٣٠–١٩٠٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلي الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٨١، ص٣٩؛ مديرية الوثائق الملكية، مجموعة (٤)، المطبعة الملكية، الرباط ١٩٧٧، ص١٢٥–١٩٢.

(٥١) جمال هاشم أحمد الذويب، التطورات السياسية الداخلية في المغرب الأقصى ١٨٩٤–١٩١٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٢٢–٢٣.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٢٣.

(٥٣) محمد العربي معريش، المصدر السابق، ص٥٨.

(٥٤) جلال يحيى، المصدر السابق، ص٤٠٩.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٤٠٥–٤٠٩.

(56) Miege, Op. Cit., Tome3, P.237.
(57) Miege, Op. Cit., Tome3, P.238.
(58) Ibid., PP.237.
(59) Ibid., PP.241-242.
(60) Miege, Op. Cit., Tome3, P.243.

(٦١) يساوي مائة (١٠٠) كغم.

(62) Ibid., P.243.

(٦٣) جلال يحيى، المصدر السابق، ص٤١٦–٤١٧.

(٦٤) محمد العربي معريش، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٦٥) عمر أفا، مشكلة النقود ومحاولات الإصلاح في المغرب القرن التاسع عشر، جامعة محمد الخامس، الرباط، (د-ت)، ص١٥٧.

(٦٦) المكس: هو الضريبة التي يأخذها الماكس وأصله الجباية، وردت أحاديث عن النبي ﷺ : ((الماكس لا يدخل الجنة))، لأن المكس يتقلد الظلم والاحتكار، د. محمد نجيدي، مفهوم المكس بالمغرب في القرن التاسع عشر، كلية الآداب الدار البيضاء، ١٩٨٩، ص٢٢٧.

(٦٧) أحمد الناصري، المصدر السابق، ج٨، ص١٦٧-١٦٩.

(٦٨) التوازي نعيمة، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن، مطبعة فضالة، المحمدية، ١٩٧٩، ص١١٧-١١٩.

(٦٩) جرمان عياش، جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني، مطبعة المغربية رويال، الرباط، ١٩٥٩، ص٣١.

(٧٠) عمر أفا، مشكلة النقود ومحاولات الإصلاح في مغرب القرن التاسع عشر، جامعة محمد الخامس، الرباط، (د-ت)، ص٨٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص٨٧.

(72) Miege, Op. Cit., Tome3, P.139.

(٧٣) عمر أفا، المصدر السابق، ص٨٧.

(٧٤) محمد المنوني، المصدر السابق، ص١١٥.

(٧٥) مقتبس من: الناصري، المصدر سابق، ج٤، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٧٦) جلال يحيى، المصدر السابق، ص٤٤٣.

(٧٧) محمد العربي معريش، المصدر السابق، ص٥٨.

(٧٨) عبد العزيز السعود، تطوان خلال القرن التاسع عشر، المغرب ١٩٩٦، ص١٢٤.

(٧٩) جرمان عياش، المصدر السابق، ص٩٢.

(٨٠) إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ص٤٨٠.

(٨١) عبد العزيز السعود، المصدر السابق، ص١٢٨.

(٨٢) الكتاتيب: هي غرفة يتم إنشاؤها في إحدى زوايا المساجد؛ لتعليم الأطفال القراءة، والكتابة، وحفظ القرآن الكريم ثم انفصلت عن المساجد؛ نظرًا لما يصدره الأطفال من ضجيج، عبد الله الجراري، من أعلام الفكر المعاصر بالعدونيين الرباط وسلا، مطبعة الأمنية، الرباط، ١٩٧١، ج١، ص١٧.

(٨٣) مراد بلعيدي ومصطفى الميموني، السياسية التعليمية بالمغرب أبان فترة الحماية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب، ٢٠٠٥، ص٣٠٢.

(٨٤) كوثر حامد جاسم، التعليم في المغرب الأقصى ١٩١٢-١٩٥٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص٩-١٠.

(٨٥) أحمد مهدرها، ملاحظات حول السياسة الاستعمارية الإسبانية في شمال المغرب (١٩١٢-١٩٢٥) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مراكش، ١٩٩٥، ص١٥٦.

(٨٦) محمد العربي معريش، المصدر السابق، ص١٥٧-١٥٨.

(٨٧) مراد بلعيدي، المصدر السابق، ص٣.

(٨٨) يعود تأسيسها إلى جامعة القرويين نسبة للقيروانيين الذين وفدوا إلى فاس في القرن السابع للميلاد، وكانت فاطمة الفهرية قد تبرعت لبناء ذلك الجامع عام ٨٥٩م بعدها أصبح جامعة يلجأ إليها طلاب العلم والمعرفة جميعًا، للمزيد ينظر: عبد الهادي التازي، أحد عشر قرناً في جامعة القرويين، مطبعة فضال المحمدية، الرباط، ١٩٦٠، ص٦.

(٨٩) محمد المنوني، المصدر السابق، ص١٦٦-١٣٦.

(٩٠) عبد العزيز ابن عبد الله، تاريخ المغرب، ج٢، الدار البيضاء، (د-ت)، ص٦٥.

(٩١) محمد المنوني، المصدر السابق، ج١، ص١٤٣.

(٩٢) عبد الرحمن بن زيدان، إتحاف أعلام الناس، ج٣، ص٣٦٧.

(٩٣) محمد المنوني، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٩٤) محمد المنوني، المصدر السابق، ص١٤٤.

(٩٥) المصدر نفسه، ص١٤٤-١٤٦.

(٩٦) عبد الرحمن بن زيدان، المصدر السابق، ج٣، ص٣٦٧.

(٩٧) محمد المنوني، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٩٨) المصدر نفسه، ص١٤٧.

(٩٩) محمد بن محمد المشرفي، المصدر السابق، ص٩٢.

(١٠٠) السعيد بوركية، دور الوقف في الحياة الثقافية بالمغرب في عهد الدولة العلوية، ج١، مطبعة فضالة، المحمدية-المغرب، ١٩٩٦، ص٤٤٦.

(١٠١) للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص٤٥٣.

(١٠٢) إبراهيم الشريفي، المغرب الأقصى قديماً وحديثاً، د-م، المغرب، ١٩٥٣، ص١٣.

(١٠٣) محمد الأمين البزاز، المجلس الصحي الدولي بالمغرب، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٨٠، ص٢٣٤.

(١٠٤) عزيز سلام، ثلاثة قرون وعشر سنوات من تاريخ لدولة العلوية، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، (د-ت)، ص٨٤.

(١٠٥) محمد الأمين، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(١٠٦) محمد عبد السلام بن عبود، تاريخ المغرب، ج٢، دار الكتب، الدار البيضاء، ١٩٦٣، ص٧٧.

(١٠٧) محمد العربي معريش، المصدر السابق، ص٥٩.

(١٠٨) محمد العربي معريش، المصدر السابق، ص٥٩-٦٠.